



MAISON
DU FUTUR

بيت المستقبل

أوراق سياسية

- رقم ٢٥ -

تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٠

الانهيار المالي في لبنان:
دراسة تشريحية

توفيق كسبار

ملاحظة: إن مضمون هذه الورقة
لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي
لمؤسسة كونراد آديناور ومؤسسة
بيت المستقبل. وعليه، فإن مسؤولية
المعلومات والآراء الواردة فيها تقع
على عاتق الكاتب وحده.

الانخيار المالي في لبنان:

دراسة تشريحية

هذه الورقة صدرت بالتعاون بين مؤسسة "بيت المستقبل" ومؤسسة "كونراد آديناور"

الموجز

ملخص تنفيذي

مقدمة

- ١ - سياسات مصرف لبنان والمصارف أدت إلى تعثر القطاع المصرفي
- ٢ - أموال مصرف لبنان بالدولار: من أين أتت وإلى أين ذهبت؟
- ٣ - السياسات الحكومية أدت إلى انخيار الليرة
- ٤ - تعافٍ من دون سيادة؟

نبذة عن المؤلف

المراجع

الجدول

الجدول ١: مؤشرات الخطر، ٢٠١٥-٢٠١٩

الجدول ٢: مصرف لبنان: مصادر الأموال بالدولار وأوجه استخدامها،

٢٠٠٩-٢٠١٩

الجدول ٣: الانفاق الحكومي، ١٩٩٣-٢٠١٩

ملخص تنفيذي

ما شهدته لبنان من انهيار متزامن لسعر صرف الليرة اللبنانية وانهيار القطاع المصرفي، الذي يُعدّ الأمر الأخطر، هو أمرٌ غير مسبوق. إن أسباب الانهيارين مختلفة وتستوجب تحقيقاً منفصلاً. ويتناقض الوضع الحالي مع ما حصل في الثمانينيات من القرن الماضي حيث كان انهيار الليرة أكثر حدة، لكن القطاع المصرفي يومذاك استمرّ قطاعاً متيناً يعمل بكامل طاقته.

أدت سياسات مصرف لبنان (المصرف المركزي) والمصارف التجارية إلى تعثر القطاع المصرفي. وحدث هذا التعثر بشكل مستقل عن مستويات الدين الحكومي وتمويله. وقد تميزت «الهندسة المالية» التي اعتمدها مصرف لبنان والتي نشطت في عام ٢٠١٦ بالاقتراض المستمر للعملة الأجنبية من المصارف بأسعار فوائد ضخمة مقارنةً بالمعدلات الدولية. وقد أدت تلك السياسة المعتمدة إلى تزايد مضطرب في جذب الودائع بالعملة الأجنبية من المصارف التي عمدت طوعاً إلى تحويل معظم ودائعها بالعملة الأجنبية في المصارف المراسلة في الخارج من حالة سيولة إلى حالة انعدام سيولة على شكل ودائع في مصرف لبنان. نتيجةً لذلك، استمرت سيولة المصارف من العملات الأجنبية في الانخفاض حتى وصلت قبل الانهيار إلى ٧ في المائة فقط، مقارنةً بمتوسط بلغ نحو ٩٠ في المائة طوال فترة الحرب الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠.

كانت مؤشرات الخطر واضحة على مدى سنوات، سواء على صعيد صافي احتياطات العملات الأجنبية السالبة لدى مصرف لبنان أو لناحية المستويات المنخفضة للسيولة المتوفرة بالنقد الأجنبي لدى المصارف. وقد تولّدت هذه التغيرات بفعل عملية التدفقات الوافدة والخارجة للعملات الأجنبية، لاسيما من خلال مصرف لبنان. وتورد هذه الدراسة جدولاً يوضح بالتفصيل مصادر أصول مصرف لبنان بالعملات الأجنبية وأوجه استخدامها خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩. ويتبين أن معظم الأصول بالعملات الأجنبية وردت من المصارف وعادت بمعظمها إلى المصارف على شكل أرباح وإيرادات فوائد مرتفعة. وكانت الحكومة هي من يُقرض مصرف لبنان أموالاً بالعملات الأجنبية وليس

العكس. والنتيجة المستخلصة تتعارض بالتالي مع الخطاب السائد ومفاده أن سبب الانهيار المالي هو الدين الحكومي واقتراض الحكومة من مصرف لبنان.

ومع ذلك، فإن الدين الحكومي مسؤول بشكل رئيسي عن انخفاض قيمة الليرة. ويؤكد ارتفاع الديون والعجز المستمر في ميزان المدفوعات أن لبنان عاش لفترة طويلة فوق إمكانياته. وتقع المسؤولية على وجه التحديد على عاتق تمويل الدين الحكومي للنفقات الجارية بدلاً من النفقات الرأسمالية التي بلغت في المتوسط ٨ في المائة فقط من إجمالي النفقات خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠١٩. عموماً، ساهمت تلك النفقات في تمويل قطاع عام أُرهِق بفعل التعيينات السياسية والعديد من المشاريع الباهظة الكلفة التي تخدم في الغالب مصالح شخصية وسياسية.

باتت سيادة لبنان السياسية والعسكرية تابعة لإيران عبر حزب الله اللبناني. وقد فرض الانهيار المالي الراهن قواعد جديدة للعبة تستوجب تغييراً سياسياً واقتصادياً جوهرياً لكي يتحقق الانتعاش الاقتصادي. وثمة حاجة في المقام الأول إلى أن يستعيد لبنان سيادته، بدءاً بالسيطرة الكاملة والفعالة على حدوده الدولية. أما إذا تعذر ذلك، فيكاد يكون التعافي الاقتصادي المستدام مستحيلاً.

أعتقد أن المؤسسات المصرفية هي أكثر
خطورةً على حرياتنا من الجيوش النظامية.
مارفين كينج
(حاكم سابق لبنك إنجلترا المركزي)

مقدمة

مصرف لبنان والمصارف التجارية مسؤولون عن انهيار القطاع المصرفي في لبنان، بصرف النظر عن مستوى الدين الحكومي وتمويله. غير أن انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية ناتج بشكل رئيسي عن السلوك الاقتصادي والسياسي غير المسؤول الذي انتهجته الحكومة اللبنانية. فقد أدت السنوات الطويلة من سوء الإدارة من قبل الجهات المعنية بالاقتصاد اللبناني إلى ما آل إليه، حيث تحوّل إلى اقتصاد نقدي بدائي. غير أن تعافي الاقتصاد ممكن، وإن كان صعباً، لاسيما بفعل الأضرار الجسيمة الاضافية التي نجمت عن الانفجار الهائل في مرفأ بيروت. ولكن التعافي المالي والاقتصادي يفترض قبل كل شيء وجود حكومة مسؤولة في بلد يتمتع بسيادة سياسية وعسكرية كاملة. تشكل هذه المسلمات موضوع هذه الدراسة.

منذ ولادة الليرة اللبنانية في أوائل عام ١٩٤٨، وعلى الرغم من خمسة عشر عاماً من الحروب والاحتلال العسكري والعديد من الاضطرابات السياسية والأمنية، حافظ لبنان بشكل ملحوظ على نظام مصرفي مزدهر يعمل بكامل طاقته، وعلى حرية تحويل العملة، وعلى حركة رأس المال تتسم بحرية مطلقة. فكان لبنان في كثير من النواحي نموذجاً فريداً في العالم من حيث حريته المالية العريضة وانفتاحه. لكن كل ذلك انهار في تشرين الثاني/ أكتوبر ٢٠١٩.

تغير المشهد المالي في لبنان بالكامل الآن. فاليوم، في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، فقدت الليرة مقابل الدولار حوالي ٨٠ في المائة من قيمتها السوقية. وقد فُرضت قيود صارمة على شراء العملات الأجنبية وتحويلات رأس المال، وسحب الأموال بالدولار أو

حتى بالذرة اللبنانية من الودائع في المصارف^١. وقد أثرت هذه الاجراءات على ما يعادل نحو ١٧٠ مليار دولار من إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، ما يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي قبل الانهيار، علماً أن نحو ثلاثة أرباعها كانت بالعملات الأجنبية. وبالتالي، قد يتضح أن الانهيار المصرفي في لبنان هو أحد أكبر الانهيارات المصرفية في التاريخ الحديث.

فما الذي حصل؟ ومن المسؤول عن ذلك؟ تقدم هذه الورقة إجابة عن هذا السؤال. ويبين القسم الأول كيف أن سياسات مصرف لبنان والمصارف هي التي أدت إلى انهيار القطاع المصرفي اللبناني (مصرف لبنان والمصارف)، وليس تمويلها للديون الحكومية. وبما أن الانهيار المصرفي في لبنان مرتبط بشكل أساسي بتوافر الأموال بالدولار، يبحث القسم الثاني في مصادر أموال مصرف لبنان وأوجه استخدامها خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩. ويعرض القسم ٣ كيف أن السياسات الحكومية، التي تتضح على أفضل وجه من خلال أداء الموازنات منذ عام ١٩٩٣، كانت مسؤولة بشكل أساسي عن الانخفاض الحاد في سعر صرف الليرة. ويختتم القسم الرابع باقتراح سياسات أساسية للتعافي في لبنان، مع التركيز في البداية على الحاجة إلى استعادة سيادته.

١ - سياسات مصرف لبنان والمصارف أدت إلى تعثر القطاع المصرفي

يشير الخطاب السائد في لبنان عبر وسائل الاعلام والمؤسسات المالية والسياسية إلى أن الانهيار المصرفي وانهيار العملة في لبنان، من دون تمييز بينهما، يعودان إلى تمويل مصرف لبنان والمصارف لعجز الحكومة وديونها. ولكن هذا الأمر غير صحيح. فالسبب المباشر والرئيسي للتعثر المصرفي غير المسبوق هو قرار المصارف بتحويل معظم السيولة التي تملكها بالدولار من المصارف المراسلة في الخارج إلى انعدام سيولة بالدولار على شكل ودائع لدى مصرف لبنان. أما ما شجعها على إجراء هذا التحويل فهي معدلات الفوائد

١ إشارة إلى أن مصطلح «الدولار» يشير في ما يلي إلى جميع العملات الأجنبية، علماً أن الدولار الأمريكي هو العملة الغالبة في جميع الحسابات ومداولات العملات الأجنبية في القطاع المصرفي.

والأرباح المرتفعة بشكل غير مسبوق التي قدمها مصرف لبنان على مدى سنوات عدة على تلك الودائع بالدولار، ضمن ما يُسمى بسياسة "الهندسة المالية" التي اعتمدها. يعرض الجدول الأول مؤشرات الخطر الناتجة التي كانت تومض بشكل متزايد، أقله منذ عام ٢٠١٥ وحتى أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ أي مباشرة قبيل حصول الانهييار.

الجدول ١ مؤشرات الخطر خلال الفترة، ٢٠١٥-٢٠١٩ (بمليارات الدولارات والنسب المئوية؛ في نهاية الفترة)

متوسط	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	أيلول	
٩٠-١٩٧٥	...	١١,٨%	١٠,٥%	٩,٨%	٩,٨%	٧,٣%	سيولة المصارف بالدولار
٠,٠	٣٧,٥	٥١,١	٦٢,٨	٦٧,١	٨٦,٠		ودائع المصارف بالدولار لدى مصرف لبنان
٠%	٣٨%	٤٨%	٥٤%	٥٥%	٧٠%		كنسبة مئوية من الودائع بالدولار في المصارف
١,٢	-١,٩	-١١,٢	-٢١,٧	-٣١,٥	-٥٥,٥		صافي احتياطي النقد الأجنبي لدى مصرف لبنان (من دون احتساب الذهب)
							للذكر
٢,٦	٩٨,٣	١٠٧,٠	١١٥,٧	١٢٢,٤	١٢٣,٢		الودائع بالدولار في المصارف
٢,٣	١١,٦	١١,٢	١١,٣	١٢,٠	٩,٠		احتياطيات المصارف بالدولار
١,٢	٣٦,٧	٤٠,٧	٤٢,٠	٣٦,٥	٣٢,٩		إجمالي احتياطي مصرف لبنان بالدولار
١,٠	٩,٨	١٠,٧	١٢,٠	١١,٨	١٣,٧		موجودات مصرف لبنان من الذهب
٠,٠	١,١	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٢,٤		الالتزامات الأخرى لمصرف لبنان بالدولار

المصادر: مصرف لبنان، وتقارير مشاورات المادة الرابعة الصادرة عن صندوق النقد الدولي. بالنسبة لودائع المصارف بالدولار لدى مصرف لبنان: تقرير مدققي الحسابات، ولجنة الرقابة على المصارف وتقديرات المؤلف (أنظر كسبار (٢٠١٧)).

ملاحظات:

- ١- قد تختلف بعض الأرقام عما كانت عليه في (كسبار ٢٠١٧ و ٢٠١٩) بسبب البيانات المحدثة.
- ٢- تساوي نسبة سيولة المصارف بالدولار احتياطياتها بالدولار مقسومة على مطلوبات ودائعها بالدولار.
- ٣- يُقصد باحتياطي المصارف بالدولار ودائعها بالدولار لدى المصارف المراسلة في الخارج.

٤- لا يشمل الاحتياطي الاجمالي لمصرف لبنان بالدولار، باستثناء الذهب، سندات اليوروبوند المملوكة لمصرف لبنان.
٥- صافي احتياطي النقد الأجنبي لدى مصرف لبنان يساوي إجمالي احتياطياته بالدولار ناقص جميع التزاماته بالدولار، ومعظمها من ودائع المصارف بالدولار في مصرف لبنان.

كانت مؤشرات الخطر واضحة، لا بل جليّة. فمنذ ما قبل عام ٢٠١٥، كان الوضع المالي لمصرف لبنان والمصارف وضعاً غير صحي ومتدهور. وبدأت سيولة المصارف بالدولار تتراجع منذ عام ٢٠١٠ (حين كانت تساوي ٢٣ في المائة) حتى وصلت إلى أقل من ١٠ في المائة في أواخر عام ٢٠١٧. بموازاة ذلك، كانت ودائع المصارف بالدولار لدى مصرف لبنان تتزايد باستمرار، وصولاً إلى ٧٠ في المائة من إجمالي الودائع بالدولار في المصارف نفسها. ووصلت المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي بأكمله إلى مستويات خطيرة بكل المقاييس، حيث سُجّلت سيولة منخفضة للغاية بالدولار لدى المصارف، بالإضافة إلى صافي احتياطي سالب بالدولار لدى المصرف المركزي.

يُعتبر هذا الوضع وضعاً غير مسبوق، إذ لطالما كانت المصارف التجارية في لبنان محافظة من حيث إدارة السيولة فيها. فحتى في أوج فترة الحرب الطويلة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠، كان متوسط سيولتها بالدولار يناهز ٩٠ في المائة وهو ما يُعدّ رقماً استثنائياً. وهو مستوى السيولة بالدولار نفسه الذي سُجّل خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٨ عندما انخفض سعر صرف الليرة مقابل الدولار بقوة بأكثر من ٩٨ في المائة. والأهم من ذلك هو أنه على الرغم من التراجع الحاد في قيمة الليرة، ظلّ القطاع المصرفي قوياً من الناحية المالية في ذلك الوقت واستمر في العمل بكامل طاقته وبحرية، من دون قيود، كما في الماضي. بعبارة أخرى، لا حاجة إلى أن يكون الانهيار الحالي لليرة مصحوباً بانحيار مصرفي، وهو ما تؤكد على مدى التاريخ المالي المعاصر للبنان.

ركزت السياسة النقدية لمصرف لبنان بشكل مفهوم على تكديس احتياطيات الدولار للدفاع عن ربط سعر الصرف. وبإدارة مصرف لبنان إلى تعزيز هذه السياسة بشكل ملحوظ في صيف عام ٢٠١٦ من خلال ما يُسمى بسياسة ”الهندسة المالية“ التي قامت عملياً على اقتراض مبالغ متزايدة بالدولار من المصارف بأسعار فائدة استمرت بالارتفاع. وقد بلغ متوسط هوامش أسعار الفائدة التي دفعها مصرف لبنان نسبةً إلى

المعدلات المرجعية الدولية كمرجعية لبيور (سعر الفائدة السائد على الدولار بين بنوك لندن لمدة ٦ أشهر) ٥ في المائة، بل وتجاوز في بعض الأحيان ٩ في المائة. وتعتبر هذه الهوامش غير عادية في سوق للتداولات المالية بين المصارف، خاصةً من قبل بنك مركزي، إذ يُفترض به أن يدفع هامشاً يساوي جزءاً من ١ في المائة، مع العلم أن المصارف لديها قلة قليلة من الخيارات المتاحة لاستخدام أموالها بالدولار^٢. وقد دفعت معدلات الفائدة المغرية تلك المصارف إلى تصفية اعتماداتها للقطاع الخاص وتحويل الأموال إلى مصرف لبنان: فبين نهاية عام ٢٠١٧ ونهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، انخفضت الاعتمادات المصرفية للقطاع الخاص المقيم (بالدولار والذيرة اللبنانية) في الواقع بما يزيد عما يعادل ١٥ مليار دولار.

غير أنه لم يتحقق ولو هدف واحد من الأهداف المعلنة لسياسة "الهندسة المالية"، بل على العكس، استمر صافي احتياطي مصرف لبنان بالعملات الأجنبية في الانخفاض في مستواه السلبي، وظل ميزان المدفوعات في حالة عجز، وفوق ذلك كله، استمرت السيولة بالدولار في المصارف في التدهور. حتى إن الدين الاجمالي لمصرف لبنان بدأ يتجاوز الدين الاجمالي للحكومة، كما ارتفعت مدفوعات الفائدة لديه بشكل كبير، لاسيما على مكوّن الدين بالدولار.

أدت السياسات غير المسؤولة وغير الخاضعة للرقابة التي اتبعتها مصرف لبنان والمصارف إلى انهيار القطاع المصرفي. ولم يكن هذا الانهيار التاريخي ليحدث لولا انهيار سياسي مصاحب له. في هذا الصدد، يُطرح سؤال مهم هو التالي: أين كانت السلطات التنظيمية المختلفة طوال تلك الفترة؟

من الواضح أن مصرف لبنان لم يكن قادراً على إيقاف هذا المسار الخطير المستمر بما أنه كان هو نفسه المسبب الرئيسي له (المجلس المركزي لمصرف لبنان، المسؤول رسمياً عن السياسة النقدية، مسؤول سواء من خلال موافقته أو صمته)، فيما كانت المصارف تتخلى بتهوّر عن سيولتها بالدولار لمصرف لبنان، مقابل أسعار الفائدة والأرباح المرتفعة بشكل غير معهود التي تبين أنها ضارة للجميع. على الصعيد الرسمي، بقيت لجنة الرقابة

٢ للحصول على تفاصيل حول تكلفة ديون مصرف لبنان، راجع كسبار (٢٠١٧)، خصوصاً القسم الأول.

على المصارف صامتة أو غير فعالة. كذلك التزمت وزارة المالية التي لديها سلطة إشرافية على مصرف لبنان، كما الحكومة ومجلس النواب الصمت وظلوا منشغلين بمسائل أخرى أكثر أهمية بنظرهم. إلى ذلك، نسيت معظم وسائل الاعلام المكتوبة والمرئية علّة وجودها الأساسية كوسيلة للانذار المبكر أو كناقدة للسلطة وتجاوزاتها، حيث إنّها كانت تتغنى باستمرار بموهبة حاكم مصرف لبنان وكفاءته الاستثنائية^٣.

ماذا كان يجب أن يفعل مصرف لبنان؟ ما فعله سابقاً في ظروف مماثلة. في أوائل عام ١٩٨٧، عندما وصلت الاحتياطيات الأجنبية لمصرف لبنان، باستثناء الذهب، إلى مستويات ما دون ٤٠٠ مليون دولار، أي ما يعادل بضعة أشهر فقط من القدرة على استيراد البضائع، توقف مصرف لبنان ببساطة عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي. ثم بدأ سعر صرف الليرة في التراجع بشكل ملحوظ لكن المصارف ظلت متينة من الناحية المالية، وسرعان ما انتعش النمو الاقتصادي في العام التالي. فلو لم يلجأ مصرف لبنان إلى ما يُسمّى ”هندساته المالية“ غير المسؤولة المتمثلة في الاقتراض الكبير بالدولار من المصارف، ولولا اندفاع المصارف للانضمام إلى ما اتضح أنه انتحار مالي وطني، لكان القطاع المصرفي قد نجح بالتأكيد، ولربما كان يعمل بكامل طاقته اليوم، من دون أي قيود.

الانحيار المصرفي في لبنان مسألة نقدية وليس مالية. وهو نتيجة مباشرة لسياسة نقدية كارثية استمرّت طويلاً وليس لسياسة مالية متراخية. فقد بقي مصرف لبنان والمصارف طليقي اليد مما أجاز لهم اتباع دوافعهم البدائية التي أدت إلى إفلاس القطاع المصرفي اللبناني وإلى تراجع اقتصاد متقدم نسبياً إلى وضعه الحالي المتمثل في اقتصاد نقدي بحت بمعظمه. المذنب الأول هو مصرف لبنان الذي كان يراكم الأموال بغطرسة وتكبر ومن دون رادع أو وارع على مدى ٢٦ عاماً، متستراً وراء سخائه لصالح الطبقتين المالية والسياسية والإعلام. أما المذنب الآخر فهي المصارف، بإهمالها المهني وسوء إدارتها واستسلامها القصير النظر لإغراء الربح السهل والسريع على حساب بقائها وجنى عمر ملايين المودعين.

٣ حتى خلال فترة الحرب في ثمانينيات القرن الماضي، كان مجلس النواب يدعو حاكم مصرف لبنان لشرح التطورات النقدية وسياسة المصرف النقدية والتعليق عليها. غير أن ذلك لم يحصل منذ عام ١٩٩٣.

٢ - أموال مصرف لبنان بالدولار: من أين أتت وإلى أين ذهبت؟

إذا كان السبب المباشر لتعثر المصارف اللبنانية هو اقتراض مصرف لبنان لأموال طائلة بالدولار من المصارف، الأمر الذي حوّل سيولة المصارف بالدولار إلى انعدام سيولة، أين ذهبت تلك الأموال؟

في المقابل، هل استُخدم اقتراض مصرف لبنان بالدولار إلى تمويل العمليات الحكومية بشكل أساسي، كما يُزعم بالعادة؟ يقدم الجدول الثاني جواباً على ذلك.

الجدول ٢

مصرف لبنان:

مصادر الأموال بالدولار وأوجه استخدامها خلال الفترة، ٢٠٠٩-٢٠١٩

(التدفقات التراكمية، بمليارات الدولارات)

مصادر الأموال بالدولار	٩٤,٠	مصادر البيانات:
ودائع المصارف بالدولار لدى مصرف لبنان	٦٩,٣	تقرير مدققي الحسابات، ولجنة الرقابة على المصارف، وتقديرات المؤلف
الفائدة على احتياطيات مصرف لبنان بالدولار	٧,٢	بمعدل ليور لستة أشهر، وسندات الخزينة الأمريكية لمدة ١٠ سنوات بالنسبة للأوراق المالية
سندات اليوروبوند الناتجة عن عملية المبادلة مع سندات الخزينة المقومة بالليرة اللبنانية	١٧,٥	وزارة المالية - تقرير غير منشور
أوجه استخدام الأموال بالدولار	٥٤,٨	
الفائدة على ودائع المصارف بالدولار	٢٣,٣	٥,٥ في المائة حتى عام ٢٠١٥، قبل الارتفاع إلى متوسط ٧ في المائة في عام ٢٠١٩
تكلفة الفوائد الأخرى	١,٦	٥ في المائة على الالتزامات بالعملة الأجنبية الأخرى
قروض بالدولار لصالح الحكومة	١٣,٠	وزارة المالية - تقرير غير منشور
التغيير في إجمالي الاحتياطيات	١٢,٩	تقارير مشاورات المادة الرابعة الصادرة عن صندوق النقد الدولي (باستثناء سندات اليوروبوند)
التغيير في حيازات سندات اليوروبوند	٤,٠	تقديرات بناءً على بيانات مصرف لبنان وصندوق النقد الدولي
الأموال غير المحتسبة بالدولار	٣٩,٢	
(+ التدفقات الخارجة بالدولار من مصرف لبنان)		
للمذكر (فترة ٢٠٠٩-٢٠١٩) (جميع المدفوعات والإيرادات بالدولار)		
عمليات استيراد التمويل لصالح مؤسسة كهرباء لبنان	١٧,٥	نتائج الموازنة، وزارة المالية
تحويلات إيرادات وزارة الاتصالات إلى الخزينة	١٤,٢	نتائج الموازنة، وزارة المالية
عمليات الاستيراد لصالح الحكومة	٢,٥	نتائج الموازنة، وزارة المالية
ميزان المدفوعات	-٦,٣	مصرف لبنان

المصادر: مصرف لبنان، وزارة المالية، تقارير مشاورات المادة الرابعة الصادرة عن صندوق النقد الدولي. بالنسبة لودائع المصارف بالدولار لدى مصرف لبنان: تقرير مدققي الحسابات، ولجنة الرقابة على المصارف، وتقديرات المؤلف (أنظر كسبار (٢٠١٧)).

ملاحظات:

١- تُحسب الفوائد التي يحصل عليها مصرف لبنان على أساس أسعار الأسواق الدولية. للحصول على تفاصيل حول الفوائد التي يدفعها مصرف لبنان، أنظر القسم السابق وكسبار (٢٠١٧).

٢ - يُقدَّر الاستيراد لصالح الحكومة وفقاً لنتائج الموازنة على أنها مجموع الخدمات المستوردة بالإضافة إلى نصف استهلاك الحكومة من السلع
٣ - كانت التحويلات إلى الخزينة تجري بالدولار الأمريكي والليرة اللبنانية، بنسبة حوالى الثلثين بالدولار.

تجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن التركيز هنا ينصبّ فقط على الأموال المقومة بالدولار بالنسبة إلى عمليات الحكومة ومصرف لبنان والمصارف وحساباتها، لأن مكوّن الدين الحكومي والودائع والمعاملات بالليرة اللبنانية له تأثير ضئيل، إن كان من تأثير، على التعثر المصرفي بحد ذاته. ويؤثر الاقتراض المفرط بالليرة اللبنانية من قبل المصارف أو مصرف لبنان للحكومة أو القطاع الخاص على قيمة الليرة ولكن ليس بالضرورة على سيولة المصارف بالدولار التي تعتمد بشكل أساسي على الإدارة الرشيدة للمصارف. وبالتالي، فإن إدراك العوامل الكامنة وراء التعثر المصرفي يتطلب التركيز على الحسابات والعمليات المقومة بالدولار، خاصة وأن العنصر الحاسم الذي أدى إلى هذا التعثر هو النقص في الدولار الذي نتج عن تنازل المصارف عن معظم سيولتها بالدولار لمصرف لبنان.

يوضح الجدول ٢ أن المصارف شكلت المصدر الرئيسي لأموال مصرف لبنان بالدولار، في حين أن السبب الأبرز للتدفقات الخارجة كانت تكلفة الفائدة على المصارف نفسها والتدفقات الخارجة غير المحسوبة والتي حصلت أيضاً لصالح المصارف إلى حد كبير، كما هو موضح أدناه.

ويجدر توفير بعض الشروحات بشأن البنود الرئيسية الواردة في الجدول ٢. فبالإضافة إلى ودائع المصارف بالدولار، شكلت العمليات التي درج عليها مصرف لبنان من مبادلة منتظمة مع وزارة المالية لما يمتلكه من سندات خزينة بالليرة اللبنانية بسندات اليوروبوند، وهي عبارة عن سندات خزينة تصدرها وزارة المالية وتكون مُقومة بالدولار في الغالب، مصدراً مهماً للأموال بالدولار بالنسبة إلى مصرف لبنان، الذي كان يعتمد لاحقاً إلى بيعها في السوق. بعبارة أخرى، إن وزارة المالية هي التي كانت في الواقع تزود مصرف لبنان بالأموال بالدولار، بما تصل قيمته إلى ١٧,٥ مليار دولار حتى عام ٢٠١٩، وليس العكس. وعليه، كان تمويل مصرف لبنان للديون الحكومية بالليرة اللبنانية من خلال ما يملكه من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية أسلوباً انتهجه مصرف لبنان بشكل أساسي للحصول على الأموال بالدولار من الحكومة من خلال المبادلة المنتظمة لسندات الخزينة

بالليرة اللبنانية بسندات اليوروبوند التي قام ببيعها للمصارف في مرحلة لاحقة.

أما بالنسبة للإقراض بالدولار للحكومة، فهو يمثل النتيجة الصافية لجميع السلف بالدولار التي قدمها مصرف لبنان إلى الحكومات خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩ لإجراء عمليات مختلفة مثل استيراد الفيول، وتسديد الفوائد بالدولار، وعمليات الاستيراد عموماً، من بين جملة أمور أخرى^٤. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدين الحكومي المكشوف بالدولار لصالح مصرف لبنان قد جرى بالفعل سداً بالكامل، بالتزامن مع العمليات ذات الصلة، ولكن بالليرة اللبنانية. إلا أنه يرد في الجدول أعلاه لأننا نحتاج إلى أن نأخذ بالحسبان أوجه استخدام الأموال بالدولار فقط من جانب مصرف لبنان.

تُستخلص نتيجتان بارزتان وملفتتان من الجدول ٢. أولاً، كانت الحكومة من خلال وزارة المالية هي التي تمول مصرف لبنان بالدولار بدلاً من العكس. وقد أصدرت سندات اليوروبوند بقيمة ١٧,٥ مليار دولار على وجه التحديد لصالح مصرف لبنان خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩ في حين أن اقتراض الحكومة بالدولار من مصرف لبنان خلال تلك الفترة (على الرغم من سداد القرض بالكامل بالليرة اللبنانية) اقتصر على ١٣ مليار دولار فقط، ما يعادل إقراضاً صافياً من قبل الحكومة يساوي ٤,٥ مليار دولار. وحتى مع الأخذ في الاعتبار التغيير في ما يملكه مصرف لبنان من سندات اليوروبوند والبالغ ٤ مليار دولار خلال تلك الفترة، فإن وزارة المالية - الحكومة تبقى دائماً صافياً لمصرف لبنان بالدولار^٥.

وبالتالي، فإن الخطاب السائد والمتكرر في لبنان بأن الانهيار المصرفي مرده إلى لجوء المصارف ومصرف لبنان إلى تمويل الديون الحكومية هو خطاب غير صحيح ولا أساس له. والأسوأ من ذلك هو أنه لولا مبادلة سندات الخزينة بالليرة اللبنانية بسندات

٤ إن مبلغ ١٣ مليار دولار المذكور في الجدول ٢ هو الفرق بين القرض القائم للحكومة البالغ ١٦,١ مليار دولار و ٣,١ مليار دولار في نهاية عامي ٢٠١٩ و ٢٠٠٨ على التوالي.

٥ حتى إذا قرر مصرف لبنان أن يستره مباشرة من وزارة المالية قيمة سندات اليوروبوند التي يملكها حالياً والتي تبلغ قيمتها الاسمية حوالي ٥ مليار دولار، يمكن لوزارة المالية ببساطة أن تعكس عملية المبادلة الأصلية وأن تدفع لمصرف لبنان بالليرة اللبنانية بدلاً من المبالغ بالدولار التي لم يدفعها مصرف لبنان يوماً لوزارة المالية. بعبارة أخرى، لا يمكن لمصرف لبنان أن يطالب باسترداد قيمة سندات اليوروبوند التي يملكها باعتبارها ديناً بالدولار على الحكومة.

اليوروبوند، وكانت ديون لبنان بالدولار من سندات اليوروبوند أقل بما لا يقل عن ٢٥ مليار دولار (المبلغ الذي تمت مقايضته زائد الفوائد المترتبة) وصولاً إلى حوالي ٥ مليار دولار فقط في نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩. وفي محصلة الأمر، لولا عملية المقايضة التي أجراها مصرف لبنان لكان من الممكن تفادي أول تخلف عن السداد في تاريخ لبنان ولكان المشهد المالي بأكمله اليوم مختلفاً بشكل جذري نحو الأفضل.

ويبين الاستنتاج الثاني أن النتيجة الصافية لجميع التدفقات الداخلة إلى مصرف لبنان والخارجة منه بالدولار خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩ تُقدر على أنها تدفقات صافية خَرَجَتْ من مصرف لبنان بنحو ٤٠ مليار دولار لا يمكن معرفة طبيعتها بالكامل. وبما أن مصرف لبنان يتعامل بشكل أساسي مع المصارف فقط، فإن معظم هذه الأموال يجب أن تمثل عمليات مع المصارف. غير أن بعض هذه العمليات قد تمثل تدخلات من قبل مصرف لبنان في سوق الصرف الأجنبي لأغراض تتعلق بميزان المدفوعات الذي راكُم عجزاً لا يتعدى ٦,٣ دولار خلال الفترة المعنية، بالإضافة إلى التحويلات الخاصة للأموال إلى الخارج خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٩. وبصرف النظر عن المسائل المنهجية^٦، وإذا ما أخذت هذه المؤهلات في الحسبان، فإن المتبقي النهائي للتدفقات الخارجة غير المحتسبة بالدولار يُقدَّر بحسب تقديراتنا المحافظة بنحو ٣٠ مليار دولار. وتتطابق هذه الأموال بالدولار الأمريكي إلى حد كبير مع أرباح المصارف (بالدولار الأمريكي والليرة اللبنانية معاً) التي نشأت بشكل أساسي من عمليات ”الهندسة المالية“ التي اتبعتها مصرف لبنان، وحيث تم تحويل الجزء المقوّم بالليرة اللبنانية إلى دولار من خلال مصرف لبنان قبل تحويله إلى الخارج.

تُعتبر أرباح المصارف إلى حد كبير صورة طبق الأصل عن خسائر مصرف لبنان. لقد تكبد مصرف لبنان خسائر مستمرة، على الأقل منذ عام ٢٠٠٢ عندما توقف عن نشر بيانات الأرباح والخسائر، خلافاً لما درج عليه بانتظام منذ تأسيسه في عام

٦ عبارة أدق، لا يمكننا إضافة كل عمليات التمويل المحتملة لعجز ميزان المدفوعات التي قام بها مصرف لبنان إلى استخدامات مصرف لبنان للأموال بالدولار، على النحو الموضح في الجدول ٢، لأن بعض البنود الواردة في الجدول مثل الفوائد على احتياطي مصرف لبنان بالدولار هي بالأصل من عناصر ميزان المدفوعات.

١٩٦٤^٧. ويعود السبب الرئيسي لخسائر مصرف لبنان إلى أن معدلات الفوائد التي دفعها مقابل اقتراض أموال المصارف بالدولار كانت أعلى بكثير من المعدلات الدولية التي حصل عليها على تلك الأموال، ناهيك عن علاوات الفوائد المرتفعة المدفوعة للمصارف بمتوسط ٧ في المائة بالنسبة إلى عمليات الإيداع الاسمية بالليرة اللبنانية التي أجرتها المصارف^٨.

باختصار، إن الخطاب السائد والمتكرر في لبنان بأن الانهيار المصرفي مرده إلى قيام المصارف ومصرف لبنان بتمويل الديون الحكومية غير صحيح ولا أساس له. فمن خلال التركيز على التمويل بالدولار، وهو ما يهيم في هذا السياق، تم إيداع معظم سيولة المصارف بالدولار طواعيةً في مصرف لبنان، والتبجحة اللافتة للنظر هي أن اقتراض مصرف لبنان للأموال بالدولار منذ عام ٢٠٠٩ لم يُستخدَم لتمويل عمليات الحكومة أو ديونها بالدولار. بل على العكس، كانت الحكومة هي التي تمول في الواقع مصرف لبنان بأموال بالدولار.

من ناحية أخرى، عاد أكثر من ٦٢ مليار دولار، أو حوالي ٩٠ في المائة من الأموال التي أقرضتها المصارف لمصرف لبنان بالدولار، إلى المصارف على شكل إيرادات فوائد وأرباح.

٣- السياسات الحكومية أدت إلى انهيار الليرة

إن انهيار سعر صرف الليرة مسألة منفصلة عن انهيار القطاع المصرفي. في الواقع، كما

٧ من المؤلف ومن غير المؤلف أن يقدم بنك مركزي علناً معلومات خاطئة أو متناقضة حول وضعه المالي وأرباحه/ خسائره. في رده على ورقة المؤلف (كسبار، ٢٠١٧) التي تحدثت عن خسائر مصرف لبنان وضعه المالي، شدد مصرف لبنان على "الوضع المالي المتين لمصرف لبنان... [وعلى أن] مصرف لبنان كان ولا يزال يدرّ أرباحاً كبيرة وبشكل مطّرد..." (مصرف لبنان، ٢٠١٧، ص. ٤، الفقرة ٥ باء). في الوقت نفسه وبمزيد من الجدية، كان مصرف لبنان يعلن في الجريدة الرسمية، حيث يُطلب منه قانوناً نشر ملخص ميزانيته السنوية، أن حساب الأرباح والخسائر السنوي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٨ كان صافراً سنة بعد سنة طوال سبعة عشر عاماً (راجع مختلف أعداد الجريدة الرسمية).

٨ تجري الأمور كالتالي بالنسبة إلى علاوات الفوائد: مقابل كل دولار يقترضه مصرف لبنان، يقدم للمصرف المقرض ١,٢٥ كقرض بالليرة اللبنانية بفائدة ٢ في المائة، وفي الوقت نفسه يعاود هذا المصرف إيداع هذه الأموال في مصرف لبنان مقابل فائدة تبلغ ٩ في المائة. ويلغي القرض بالليرة اللبنانية والوديعة المقابلة بعضهما البعض الآخر، إلا أن المصرف يحصل على نسبة صافية تبلغ ٧ في المائة من المبلغ الافتراضي بالليرة اللبنانية، هي عبارة عن ربح صافي بالليرة اللبنانية مقابل إقراض مصرف لبنان بالدولار.

أشرنا أعلاه، هذا بالضبط ما حدث في الثمانينيات من القرن الماضي في لبنان. فمن نهاية عام ١٩٨٤ إلى نهاية عام ١٩٨٧، انخفض سعر صرف الليرة في السوق من ٨,٩ ليرة إلى ٤٥٥ ليرة مقابل الدولار، وهو انخفاض بنسبة ٩٨ في المائة، ثم انخفض إلى ١٨٥٨ ليرة بنهاية عام ١٩٩٢. ومع ذلك، ظلت المصارف طوال هذه الفترة تتمتع بسيولة عالية جداً بالدولار وتعمل بجرية كاملة من دون أي قيود.

إن سرّ فهم انهيار العملة، بصرف النظر عن الصدمات السياسية، هو التحقق مما إذا كانت البلاد قد عاشت لفترة طويلة بنمط عيش يتجاوز إمكانياتها. وتتمثل المؤشرات الرئيسية لهذه المبالغة في عجز الموازنة وميزان المدفوعات.

يلخص الجدول ٣ عمليات الموازنات العامة منذ عام ١٩٩٣.

الجدول ٣

الانفاق الحكومي خلال الفترة، ١٩٩٣-٢٠١٩

(النفقات التراكمية، بما يعادلها بمليارات الدولارات والنسب المئوية)

النفقات	٢٦٠,٦	٪١٠٠,٠
الفائدة على الديون	٨٥,٤	٪٣٢,٨
الأجور والملحقات	٩١,٠	٪٣٥,٠
النفقات الرأسمالية	٢٠,٩	٪٨,٠
التحويلات لمؤسسة كهربياء لبنان	٢٤,٣	٪٩,٣
التحويلات الأخرى	٣٢,١	٪١٢,٣
مسائل أخرى	٦,٩	٪٢,٦
للدكر		
إجمالي الدين - نهاية العام ١٩٩٢	٣,٠	٪٥٠,٠
إجمالي الدين - نهاية العام ٢٠١٩	٧٥,٣	٪١٤٧,٦
بسرعة الصرف الرسمي	(٩١,٦)	(١٧١,٠٪)

المصدر: منشورات وزارة المالية على الموقع www.finance.gov.lb.

ملاحظات:

١- هذه البيانات خاصة بالحسابات الموحدة للحكومة العامة، بما في ذلك عمليات الخزانة وصافي الموازنات الملحق، والتي جرى تقدير توزيعها على فئات الانفاق من قبل المؤلف بناءً على معلومات مستقاة من الموازنة.

إن النفقات مجتسبة على أساس أسعار صرف الدولار في السوق الموازية. لعام ٢٠١٩، بمتوسط سنوي هو ١٥٨٤ ليرة لبنانية للدولار و ٢١٠٠ ليرة للدولار في نهاية العام. إن أسعار الصرف اليومية للدولار في السوق منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ مستخرجة من الموقع التالي:

www.lebaneselira.org

ثمة عدد محدود للغاية من القواعد في الاقتصاد، ولكن "القاعدة الاقتصادية الذهبية" تنص على أنه يجب على الحكومات الاقتراض فقط للانفاق على الاستثمارات الرأسمالية، مثل البنية التحتية المادية والبشرية، وليس على النفقات الجارية. يبيّن الجدول ٣ أعلاه أن أكثر من ثلثي الانفاق الحكومي خلال السنوات السبع والعشرين الماضية قد خصّص للانفاق الجاري، أي ببساطة على الفائدة على الديون والأجور والمنافع المرتبطة بها.

وقد بلغت حصة الانفاق الرأسمالي، بما يشمل من هدر وعدم كفاءة، ٨ في المائة فقط من إجمالي النفقات. إذًا، على الرغم من أن الدين الحكومي كان مرتفعاً للغاية وفقاً للمعايير المالية العادية، فإن المشكلة الأساسية لم تكن تكمن في المستوى المرتفع للديون

ولكن في الانفاق الجاري بدل الرأسمالي لفترة طويلة. وقد موّلت هذه النفقات القطاع العام الرازح تحت ثقل التعيينات السياسية والتحويلات المختلفة لأغراض سياسية، والعديد من المشاريع المكلفة التي تم تنفيذها لإرضاء مآرب شخصية وسياسية. إن مصدر الفساد واضح. ويجري عملياً تمويل جميع ممارسات الفساد من المال العام، علماً أن ممارسات الفساد ناتجة بالعادة عن سياسات أو قرارات يوافق عليها المسؤولون في السلطة السياسية.

ويُعدّ ميزان المدفوعات المؤشر الرئيسي الآخر الذي يثبت أن لبنان كان يعيش لفترة طويلة فوق إمكانياته المادية. فقد عانى ميزان المدفوعات من عجز وانحدار مطرد منذ عام ٢٠١١، مما يؤشر إلى أن الأموال بالدولار التي كانت تعاد لبنان باستمرار كانت تفوق الأموال الوافدة إليه^٩. وهذا أمر غير مسبوق، ذلك أن لبنان، منذ استقلاله عام ١٩٤٣، لم يشهد أي فترة تزيد عن عامين متتاليين من العجز في ميزان المدفوعات إلا اعتباراً من العام ٢٠١١.

يعود التراجع اللافت في ميزان المدفوعات بشكل رئيسي إلى تدهور العلاقات اللبنانية مع دول الخليج العربي، بعد مشاركة حزب الله في الحرب في سوريا وإثر تدخلاته العسكرية في الدول العربية. وحزب الله هو حزب ديني لبناني يجاهر بولائه الأيديولوجي والسياسي والعسكري لإيران. لقد لعبت دول الخليج العربي دوراً إيجابياً هاماً في الاقتصاد اللبناني. فإلى جانب المساعدات الرسمية الضخمة التي قدمتها في أوقات الأزمات، استقبلت تلك الدول على مدى عقود مئات الآلاف من العمال اللبنانيين وشكلت العمود الفقري للسياحة اللبنانية والاستثمار المباشر في البلاد. لكن تحولاً حصل بعد عام ٢٠١١، في أعقاب الحرب في سوريا. فبالمقارنة مع الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١، شهدت الفترة الأخيرة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٩ زيادة في متوسط عجز الحساب الجاري من ١٣ في المائة إلى ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. وانخفض مستوى الدخل الإيجابي والتحويلات الجارية، ومعظمها من دول الخليج العربي، بشكل ملحوظ حتى من حيث القيمة المطلقة.

بالإضافة إلى الانهيار المالي، تتمثل إحدى التبعات المؤسفة للسياسات الضارة التي

٩ أظهر ميزان المدفوعات فائضاً بشكل خاطف خلال عام ٢٠١٦ فقط، حين باشر مصرف لبنان هندسته المالية بشكل جدي.

انتهجتها الحكومات المتعاقبة في ما آل إليه الوضع الحالي للقطاع العام. فعوضاً عن أداء وظيفته الطبيعية المتمثلة في تقديم الخدمات للمواطنين بشكل مستقل عن الاعتبارات السياسية، تحوّل القطاع العام في لبنان إلى أداة لتعزيز السلطة السياسية والاثراء الشخصي، مع وجود عدد كبير من الموظفين، خاصةً في المراكز العليا، الذين باتوا يدينون بالولاء للسياسيين الذين عينوهم بدلاً من أن يكون ولاؤهم للقانون والشعب بشكل عام.

٤ - تعافٍ من دون سيادة؟

يُقال إن السمة الأساسية لأي دولة فاعلة ومزدهرة هي احتكارها لوسائل التدمير ولوسائل الاستهلاك، أي سيادتها على سياساتها العسكرية والاقتصادية. أما لبنان فقد خسر الاحتكار على كليهما. ويُعدّ فقدان السيادة الأشدّ ضرراً، فلا أمل بمحصول أي تعافٍ من دون استعادة السيادة على الأراضي والسياسات الوطنية.

لقد فقد لبنان سيادته السياسية والعسكرية لصالح إيران من خلال حزب الله اللبناني الذي يسيطر على الحكومة اللبنانية ويدير علانيةً جيشاً كبيراً خاصاً به ينقذ منذ سنوات عمليات عسكرية في سوريا ودول عربية أخرى.

وقد اعترف زعيم الحزب على الملأ بتبعيةهم الأيديولوجية والسياسية لإيران، وبأنهم يتلقون كل أسلحتهم وتمويلهم من إيران أيضاً. وهذا ما يجعل لبنان خاضعاً بالفعل لإيران من خلال حزب الله. وفي الواقع، تؤيد الجمعية العامة للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية وجهة نظر الصليب الأحمر الدولي بأن "... الاحتلال يمكن أن يتم من خلال جماعات مسلحة محلية يتم تجنيدها من قبل جيش أجنبي لتعمل بصفة وكلاء بحكم الواقع لدولة أخرى".^{١٠}

لا يمكن لأي بلد، لاسيما إذا كان يعاني من قطاع مصرفي منهار، أن يأمل في تعافي اقتصاده إن لم يبدأ باستعادة سيادته. لقد أدى الانهيار المالي الحالي والمستفحل في لبنان، الذي تفاقم جرّاء الانفجار الهائل الأخير الذي أصاب مرفأ بيروت، إلى وضع قواعد جديدة للعبة تستوجب تنفيذ سياسات أساسية لكي ترتسم أولى بوادر التعافي

الاقتصادي. فسياسات التعافي بعد الانهيار تختلف بطبيعة الحال اختلافاً جذرياً عن سياسات الإصلاح قبل الانهيار، حيث يشمل المسار نحو التعافي الاقتصادي الفعال الخطوات الأساسية التالية التي تشكل حزمة دنيا ومتماسكة من الإصلاحات التي من شأنها أن تُخرج الاقتصاد اللبناني من أزمته التاريخية وتؤسس لبداية جديدة.

١) **سيطرة القوات العسكرية النظامية بشكل فعال وشامل على جميع الحدود اللبنانية**، بحيث يكون أي دور عسكري لحزب الله خاضعاً بشكل كامل للجيش اللبناني ووفقاً للقوانين اللبنانية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. بذلك، يؤكد لبنان على سيادته وطابعه كدولة "طبيعية"، وإلا تصبح جميع الاجراءات الأخرى غير فعالة. تُعتبر هذه الخطوة ضرورية حتى بالنسبة للإصلاحات "الفنية" الصارمة مثل استرداد مليارات الدولارات من الإيرادات الجمركية المفقودة من خلال قنوات التهريب المختلفة.

عندئذٍ فقط يمكن أن تبدأ عملية التعافي الاقتصادي فعلياً. ولكي يصبح التعافي الاقتصادي ممكناً سياسياً واجتماعياً، يجب أن يرمى مبدأ الانصاف الأساسي لتقاسم الأعباء السياسات الاقتصادية. وبما أنه سيترتب على سياسات التعافي تكاليف اقتصادية واجتماعية، ينبغي توزيع تلك التكاليف أو الأعباء بشكل عادل على المجموعات المختلفة. وهذا ما من شأنه أن يجعل الإصلاحات مقبولة وقابلة للتنفيذ. والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة التي تم تحديدها لهذه الغاية هي: الحكومة، والمصارف، والمواطنون عموماً أو المجموعات ذات الدخل المنخفض والمتوسط بشكل أساسي.

٢) **يجب على الحكومة تقديم موازنة لثلاث سنوات، مثلاً للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، تهدف إلى خفض العجز تدريجياً حتى تحقيق التوازن تقريباً في عام ٢٠٢٣.** وينبغي أن يشكل ذلك الاجراء الأول أو الاشارة الأولى من قبل الحكومة في عملية الإصلاح الاقتصادي. ويجب أن تتضمن الاجراءات التصحيحية زيادات طفيفة في الضرائب والرسوم، وأن تعتمد بشكل أساسي على خفض النفقات المتضخمة أو الهدر وعلى استعادة إيرادات الموازنة غير المحصلة.

يتمثل أحد التدابير ذات الأهمية لتمويل العجز في عودة العمل بحساب الخزينة الموحد، ويقضي ذلك بإعادة الودائع النقدية لجميع المؤسسات العامة من المصارف إلى حساب

وزارة المالية في مصرف لبنان، كما في السابق. الماضي. خلال السنوات العشرة الماضية، بلغت هذه الودائع في المصارف (معظمها باليرة اللبنانية) متوسط عجز الموازنة السنوية تقريباً. ويمكن تالياً تمويل العجز داخلياً من هذه الحسابات لمدة سنة واحدة على الأقل، مع حاجة محدودة للاقتراض من أسواق رأس المال.

يجب أن ترافق هذه الاجراءات المالية إجراءات إصلاح هيكلية متنوعة سهلة التنفيذ تم تحديدها واعتمادها من قبل الحكومة من حيث المبدأ، مثل تعيين مجالس وهيئات ناظمة جديدة ومستقلة (بدلاً من أن تكون خاضعة سياسياً) لمؤسسة كهرباء لبنان والاتصالات. عندذاك، ترسل الحكومة إلى الأسواق المحلية والدولية وإلى صندوق النقد الدولي على وجه الخصوص إشارة مهمة تبين جدتها وعزمها على تنظيم شؤونها المالية وتنفيذ الاصلاحات بفعالية تحقيقاً للتعافي الاقتصادي.

٣) إعادة رزمة المصارف. لا مجال للتعافي الاقتصادي من دون نظام مصرفي فعال من شأنه أولاً أن يستأنف نشاطه العادي، مثل فتح الاعتمادات المستندية، ووضع قواعد تشغيلية واضحة بالنسبة إلى الودائع والتحويلات، وما سواها. ولا يمكن عودة العمليات المصرفية إلى طبيعتها وأن يستقيم النشاط الاقتصادي بشكل عام من دون إعادة رزمة المصارف التي يُعتبر رأس مالها المجمع سالباً حالياً. يجب أن تتضمن عملية إعادة الرزمة هذه قيام المساهمين في المصارف بضخ أموال جديدة بالدولار، بالإضافة إلى رزمة الفوائد المفرطة المدفوعة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ لكبار المدعين، بما يعادل حوالي ٥ في المائة من الفوائد المدفوعة على أعلى ٩٠ في المائة من الودائع. من شأن هذا الاجراء الأخير أن يأتي بما لا يقل عن ٢٠ مليار دولار من رأس المال الجديد من خلال إشراك كبار المدعين في إعادة رزمة المصارف (عملية bail-in). وستعين على مساهمي المصارف بعد ذلك ضخ مبلغ معادل، بحدود ٢٠ مليار دولار، على مدى سنتين أو ثلاثة على سبيل المثال. وهذا ممكن من الناحية المالية في ما يخص المصارف، كما هو مبين في القسم ٢ والجدول ٢ أعلاه.

يبدو أن المصرفيين اللبنانيين مترددون في مجرد التفكير في مسألة إعادة الرزمة بأموال جديدة بالدولار. قد يرجع ذلك جزئياً إلى الغياب غير الطبيعي لغاية الساعة لأي عملية إصلاح مشجعة من قبل السلطات، على الرغم من فداحة الأزمة التي انفجرت قبل

حوالى السنة. وإذا ظل المصرفيون مترددين في ضخ رأس مال جديد كما تقتضي القوانين والمبادئ المحاسبية، على الرغم من تنفيذ الاصلاحات كما هو مذكور أعلاه، فسيتم دعوة مساهمين جدد إلى المصارف و/أو ستجري عملية تصفية، وفقاً لما يقتضيه القانون.

في النهاية، تبقى سياسة واحدة هي الشرط الضروري والكافي للتعافي. وما لم يستعد لبنان بدايةً سيادته بشكل فعال على حدوده وسياساته، سنظل بالتأكيد في هذا المسار الانحداري الحالي الآيل إلى التفكك الاقتصادي والسياسي.

توفيق كسبار

حائز شهادة دكتوراه في الاقتصاد، من جامعة ساسكس، في المملكة المتحدة.

شغل مناصب عدة منها كبير المستشارين الاقتصاديين لوزير المالية في لبنان، وعمل مستشاراً في صندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، ومدير الأبحاث في مصرف لبنان، كما أنه عمل مصرفياً في نيويورك وبروكسل وبيروت، ومحاضراً في الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة القديس يوسف. في الآونة الأخيرة، قدم خدمات استشارية للمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدة موضوعات اقتصادية وقضايا اجتماعية في لبنان والمنطقة.

صدر له عام ٢٠٠٤ كتاب باللغة الإنجليزية تحت عنوان: «اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢: في حدود الليبرالية الاقتصادية»، دار بريل للنشر، لايدن وبوسطن. وفي عام ٢٠٠٥، صدر الكتاب باللغة العربية عن دار النهار، بيروت.

المراجع

مصرف لبنان، ٢٠١٧. تقرير من مصرف لبنان رداً على أخطاء وردت في وثيقة نُشرت مؤخراً. <https://bdl.gov.lb/downloads/index/9/149/Guides-and-Booklets.html>

بيانات مالية متوفرة على الموقع: <http://www.bdl.gov.lb>

لجنة الرقابة على المصارف (آب/ أغسطس ٢٠١٨). تقرير غير منشور حول عمليات العام ٢٠١٧.

ديلويت وإرنست أند يونغ (تقرير مدققي الحسابات). مصرف لبنان المركزي: البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات المستقلين للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨. *Central Bank of Lebanon: Financial Statements and Independent Auditors' Report, Year Ended December ٢٠١٨*, ٣١. غير منشور.

توفيق كسبار (٢٠١٩). لبنان: تشريح الأزمة النقدية، بيروت: بيت المستقبل.

توفيق كسبار (٢٠١٧). الأزمة المالية في لبنان، بيروت: بيت المستقبل ومؤسسة كونراد أديناور.

توفيق كسبار (٢٠٠٤). اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢: في حدود الليبرالية الاقتصادية. منشورات بريل أكاديميك، ليدن وبوسطن.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر (٢٠١٢). الاحتلال والأشكال الأخرى لإدارة الأراضي الأجنبية، جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر. *Occupation and Other Forms of Administration of Foreign Territory* (الاحتلال والأشكال الأخرى لإدارة الأراضي الأجنبية)، جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

صندوق النقد الدولي. تقارير مختلفة عن لبنان متوفرة على الموقع: <http://www.imf.org>

وزارة المالية اللبنانية. بيانات وتقارير مالية متوفرة على الموقع: <http://www.finance.gov.lb>.

مجلس الوزراء اللبناني (٢٠٢٠). برنامج إصلاحات الحكومة اللبنانية، مسودة للنقاش.

رئاسة مجلس الوزراء اللبناني، إدارة الاحصاء المركزي، <http://www.cas.gov.lb>.

الجريدة الرسمية، أعداد مختلفة.

أسعار صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار في السوق على الموقع: <http://www.lebaneselira.org>.